المحاضرة الثالثة في مقياس علم الإجرام

علاقة علم الإجرام بالقوانين والعلوم المساعدة

إن القول بعلاقة علم الإجرام لا محالة بغيره من القوانين الأخرى لا يمكن إنكاره نظرا لكون العديد من التخصصات والعلوم تحاول من منظورها إيجاد الحل للمجرم و الجريمة من الناحية النفسية والاجتماعية والقانونية و الدينية و الأخلاقية و الاقتصادية وحتى الطبية. ولذلك لا يخل الأمر من رابطة مهما كانت طبيعتها كبيرة أو صغيرة بين علم الإجرام وغير من القوانين و العلوم التّي تهتم بدراسة الجريمة و المجرم ..

أوّلا-: علاقة علم الإجرام مع فروعه من العلوم :

01- علاقة علم الإجرام بعلم الأنثروبولوجيا (علم طبائع المجرم):

يهتم هذا العلم بدراسة المجرم من جميع صفاته العضوية و النّفسية وأثر العوامل البيئية و الخارجية على تلك الصفات وذلك من أجل تفسير الدّوافع والأسباب للأفعال الإجرامية الفردية ،

ويعود الفضل في تأسيس علم الانثروبولوجيا إلى العالم الإيطالي "سيزار لومبروزو"، وقد تتلمذ على يديه العديد من الطلبة الذّين تابعوا أبحاثه في إيطاليا أشهرهم "طوماسيو" و"فيرجينيو" و"فيري" و"جاروفالو" و"دي توليو" ، حيث يهتم هذا العلم بتفسير الأسباب التّي تدفع المجرم في حالة بعينها إلى ارتكاب جريمة معيّنة فهو يتناول بالدراسة للمظاهر العضوية للمجرم وأجهزة الجسم الدّاخلية ووظائف الأعضاء وخاصّة إفرازات الغدد الصّماء والغرائز والعواطف وعادات المجرم وطباعه وأخلاقه وتأثير الوراثة وتطوير شخصية المجرم في حياته المختلفة ،فكلّ هذه المكونات النفسية، إذا ما شابها خلل أو شذوذ فإن ذلك يؤثر بشكل واضح على السّلوك الظاهري للإنسان ، والذي يمكن أن يتطوّر إلى سلوك إجرامي..

02- علاقة علم الإجرام بعلم النّفس الجنائي :

علم النفس الجنائي هو العلم الذّي يدرس الأحوال النّفسية للمجرمين كمستوى ذكائهم وغرائزهم وانفعالاتهم لغرض تحديد العوامل النفسية المؤدّية للجريمة كما يعتبر هذا العلم جزء من علم الانثروبولوجيا الجنائية ، فالنفس والجسم وجهان لعملة واحدة في الإنسان .

فعلم النّفس الجنائي يلتقي مع علم الإجرام في كونه يدرس السلوك الفردي للمجرم وهو بذلك يؤدّي دور المساعد لعلم الإجرام الذّي يتّخذ من الجريمة و المجرم ميدانا لبحوثه

03- علاقة علم الإجرام بعلم الاجتماع الجنائي :

علاقة علم الإجرام بعلم الاجتماع الجنائي وثيقة وتكاملية، حيث يُعد علم الاجتماع الجنائي فرعاً أساسياً من علم الإجرام، يركز على دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية، وتحليل العوامل البيئية، الثقافية، الاقتصادية، والأسريّة التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي. يهدفان معاً إلى تفسير أسباب الجريمة وإيجاد سبل الوقاية منها، فهما يتّفقان في دراسة السّلوك البشري من أجل الوصول إلى حلول بشأن الظّاهرة الإجرامية لكنهما يختلفان في نطاق كلّ منها ، ففي الوقت الذّي يهتم فيه علم الإجرام بالسلوكيات الفردية ، فإن علم الاجتماع الجنائي يهتم بدراسة السلوك المنحرف كظاهرة اجتماعية ..

ثانيا – علاقة علم الإجرام بالعلوم المساعدة :

هناك علاقة وطيدة بين علم الإجرام والعلوم المساعدة الأخرى حيث يمدّها بنتائج دراساته ويستفيد هو كذلك ممّا توصلت إليه من نتائج أيضاً. وهذه العلوم هي :

01- علاقة علم الإجرام بعلم العقاب :

علم الإجرام وعلم العقاب هما ركنان أساسيان في العلوم الجنائية، يربطهما تكامل وظيفي وثيق؛ فعلم الإجرام يدرس أسباب الجريمة (كظاهرة وسلوك) لتحديد العلاج المناسب، بينما يركز علم العقاب على الجزاء الجنائي وأساليب تنفيذ العقوبات لتأهيل الجاني، مما يجعل

علم العقاب تطبيقاً عملياً لنتائج علم الإجرام. فالعلاقة بين علم الإجرام وعلم العقاب هي علاقة تكامل بينهما رغم كونهما مستقلان عن بعضهما، فعلم الإجرام سبب لعلم العقاب وعلم العقاب هو غاية علم الإجرام ، وعلم العقاب ينطلق من حيث توقّف علم الإجرام ويكمّل ما بدأه ويصل الأمر بينهما في الأخير الى تشخيص صحيح للظّاهرة الاجرامية من طرف علم الاجرام واقتراح حلول ناجحة من طرف علم العقاب فكلّ منهما يكمّل الآخر لدرجة أنّ البعض يعتبر علم العقاب هو فرع من فروع علم الإجرام..

02- علاقة علم الإجرام بعلم السياسة الجنائية :

يهتم علم السّياسة الجنائية بدراسة القواعد القانونية الجنائية من أجل الوصول إلى ما يجب أن تكون عليه القواعد الجنائية، أي أنّه لا يبحث فيما هو كائن في القواعد الجنائية و إنّما ما يجب أن تكون عليه هذه الأخيرة حتى يتسنى لها مكافحة الظّاهرة الإجرامية، لهذا يعتبر علم السّياسة الجنائية من العلوم القاعدية، في مقابل ذلك نجد علم لإجرام الذي يعد من العلوم السّببية الذي يبحث في أسباب الظاهرة الإجرامية إما على المستوى الفردي أو الاجتماعي، دون أن يدرس القواعد القانونية الجنائية.

ويتفق علم الإجرام مع علم السّياسة الجنائية في الغاية، إذ يهدف كل منهما إلى مكافحة الظّاهرة الإجرامية.

03- علاقة علم الإجرام بعلم الأدلة الجنائية :

علم الإجرام وعلم الأدلة الجنائية هما علمان متكاملان، يركز الأول على دراسة الظاهرة الإجرامية اجتماعياً ونفسياً لفهم "لماذا" حدثت الجريمة وأسبابها، بينما يختص الثاني بتحليل الأدلة المادية في مسرح الجريمة تقنياً وعلمياً لتحديد "كيف" ومن "فعل" الجريمة، ويعملان معاً لخدمة العدالة الجنائية.

فعلم الأدلة الجنائية يهدف إلى التوصّل إلى مرتكب الفعل الإجرامي وظروف ارتكابه من خلال جمع العناصر المادية التي تدل على شخص المجرم وتحليلها، في حين أن علم الإجرام يبحث في عوامل الإنحراف للوصول إلى مكافحة الجريمة، فهذان العلمان يكمل

بعضهما الاخر، فعلم الأدلة الجنائية يخدم علم الإجرام من خلال الكشف عن ظروف وكيفية ارتكاب الجريمة، وهو ما يفسّر دون شك الخطورة الإجرامية الكامنة في المجرم ومدى استعداده الإجرامي.

ثالثا- علاقة علم الإجرام يالقانون الجنائي :

01- علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات :

يعتبر قانون العقوبات ذو طبيعة قاعدية نظامية، لأنه مبني على قواعد قانونية ذات طبيعة آمرة، فينظر فيه للجريمة من حيث أركانها دون البحث في أسبابها أو الدافع إليها كما ينظر للجريمة كظاهرة قانونية يضع لها تنظيمها القانوني محددا بذلك أركانها وصورها وعقوباتها، ويقرر القواعد العامة التي تسري عليها، في مقابل ذلك نجد أن علم الإجرام ينظر إلى الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية محاولا تفسيرها وتحديد الأسباب التي تدفع إلى ارتكابها، كما يختلفان أيضا في منهج البحث، فالباحث في قانون العقوبات يعتمد على المنهج التحليلي، أين يقوم بدراسة القاعدة القانونية وتفسيرها واستخلاص القواعد العامة وتحديد الاستثناءات الواردة عليها ونطاق تطبيقها، أما الباحث في علم الإجرام فيتّبع المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والفرضية وصولا إلى النتيجة.

لكن رغم هذا الاختلاف بين قانون العقوبات وعلم الإجرام، إلاّ أنّ العلاقة بينهما وثيقة، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فقانون العقوبات يمد علم الإجرام بمادة بحثه الأساسية ألا وهي الجريمة، ويرسم له الإطار الذي يحدّد موضوعه من خلال تحديده للوقائع التي تعد جرائم، من جهة أخرى فعلم الإجرام يقدّم خدمة جليلة لقانون العقوبات المعاصر الذي هذّب أحكامه وفقا لنتائج الأبحاث التي قام بيا علم الإجرام الحديث، فالمشرع يستعين بأبحاث علم الإجرام في تفهّم أسباب الجريمة ويساعده ذلك على وضع أفضل النصوص التي تكفل مكافحة الجريمة، ومثال ما قدمة علم الاجرام لقانون العقوبات : ضبط فكرة المسؤولية الجزائية، واستحداث فكرة تدابير الأمن كصورة جديدة للجزاء الجنائي.

02- علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجزائية :

علاقة

علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجزائية هي علاقة وظيفية تكاملية؛ حيث يدرس علم الإجرام أسباب الجريمة وشخصية المجرم (دراسة وصفية)، بينما يوفر قانون الإجراءات الآليات القانونية (البحث، التحقيق، المحاكمة) لتطبيق العقوبة، مستفيداً من نتائج علم الإجرام في تفريد العقاب، وفحص شخصية المتهم، وتحديث نظم التحقيق.

فهناك علاقة وطيدة بين علم الاجرام وقانون الإجراءات الجزائية، إذا يتأثر كل منهما بالآخر، فدراسة شخصية المجرم وكشف الجوانب المختلفة فيها والبحث في عوامل الإجرام كلّها نتائج توصل إليها علم الإجرام واستفاد منها قانون الإجراءات الجزائية في مرحلة المتابعة الجزائية ، كما استفاد من علم الإجرام في مسألة تخصيص محاكم خاصة بالأحداث حتى لا يعاملوا بنفس المعاملة الخاصة بالبالغين، وكذلك مبدأ التفريد العقابي أين توصلت أبحاث علم الإجرام إلى ضرورة أن يكون لكل مجرم عقوبة تتناسب مع خطورته الإجرامية ومع ظروفه ودوافعه.